مقياس: مدخل الاقتصاد

من إعداد: د/عليوة علي

أستاذ محاضر_ ب

جامعة محمد الصديق بن يحي_ جيجل

المحاضرة الثانية: المشكلة الاقتصادية

أهداف الدرس:

نهدف من خلال هذا الدرس إلى:

- ✓ توضيح مفهوم وطبيعة المشكلة الاقتصادية؛
- ✓ تبيان أهمّ خصائص وأركان المشكلة الاقتصادية؛
- ✓ تقديم بعض الحلول الممكنة للحد من المشكلة الاقتصادية.

محتويات الدرس:

مقدمة: 1

أوّلاً: مفهوم وطبيعة المشكلة الاقتصادية 1

ثانياً: خصائص المشكلة الاقتصادية 1

ثالثاً: أسس (عناصر) المشكلة الاقتصادية 2

رابعاً: حل المشكلة الاقتصادية..... 6

مقدمة:

تعتبر المشكلة والتي يطلق عليها البعض تسمية "مشكلة النّدرة" جوهر موضوع علم الاقتصاد، وقد واجهت فالمشكلة الاقتصادية الإنسان والمجتمعات البشرية منذ الأزل إله يومنا هذا، فالأنظمة الاقتصادية عله اختلافها عانت منها ولاتزال، وحاول كل نظام أن يتجاوب معها بفلسفته ومبادئه في إيجاد توازن بين تعدد الحاجات وندرة الموارد الاقتصادية لتلبيتها.

أوّلاً: مفهوم وطبيعة المشكلة الاقتصادية

تكمن المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع كان في عدم القدرة عله توفير (إشباع) جميع الاحتياجات البشرية بسبب:

- ✓ النّدرة النّسبية للموارد الاقتصادية المتاحة عله اختلاف أنواعها وأحجامها الضرورية من جهة؛
- ✓ الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة من جهة أخره.

ويمكن التعبير عنها بعدم كفاية الموارد الاقتصادية الموجودة أو المتاحة في مجتمع، منطقة أو دولة معينة، لإشباع الحاجات الإنسانية اللانهائية (المتعددة).

وعلى اعتبار أنّ الإنسان لا يمكنه إنتاج كل السلع والخدمات بالكمية والنّوعية التي يرغب فيها كل أفراد المجتمع نظرا لمحدودية الموارد الاقتصادية، فإنه عندما يرغب الأفراد أو المجتمع تحقيق بعض أهدافهم ولا يملكون الوسائل الضرورية، يضطرون إلى الاختيار والمفاضلة بين تلك الأهداف والتضحية بالبعض الآخر، لأن محدودية الموارد الاقتصادية وندرتها النّسبية لا تسمح بتحقيق كل أهدافهم، وهذا ما يطلق عليه بـ "**تكلفة الفرصة البديلة**".

ثانياً: خصائص المشكلة الاقتصادية

وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي :

- ✓ **النّدرة النّسبية:** تعتبر النّدرة من أهم خصائص المشكلة الاقتصادية، فلولا ندرة الموارد الاقتصادية لما نشأت المشكلة، والنّدرة هنا هي ندرة نسبية وليست مطلقة، فالموارد متوفرة بصفة عامة لكن إذا ما قيست هذه الموارد بالحاجات الإنسانية المُتعددة والمتجددة فإنها تعتبر نادرة، أي بالنّسبة للحاجة إليها، ومن أسباب النّدرة ما يلي:
  - ❖ عدم استغلال موارد المجتمع أو سوء استغلالها؛
  - ❖ قابلية بعض الموارد للنّفاد؛
  - ❖ زيادة عدد السكان بنسب تفوق الزيادة في الإنتاج.
- ✓ **الاختيار:** طالما أن الموارد الاقتصادية المتاحة لا تكفي لإشباع كل الحاجات الإنسانية، فلا بد للإنسان أن يفاضل بين احتياجاته ورغباته، فيختار في البداية الحاجات الهامة والأكثر إلحاحا ثم الأقل أهمية وهكذا.

✓ **التضحية:** بعد القيام بالاختيار الذي هو القيام بالانتقاء من البدائل المحدودة، ينجم عن الاختيار التضحية بإشباع حاجات معينة مقابل إشباع حاجات أخرى، في اللحظة التي ندرك فيها أننا ضحينا بسلعة ذات قيمة في نظرنا للحصول على سلعة أخرى نكون قد وصلنا لفهم المعنى الاقتصادي للتكلفة.

✓ **العمومية:** أي أن المشكلة الاقتصادية مشكلة عامة زمانيا ومكانياً، وهي تعني أن المشكلة الاقتصادية موجودة قديما وحديثا وهي ذات بعد مكاني بحيث تمتد إلى كل الأماكن ولا ينفرد بها مكان دون أخر؛

✓ **الأبدية والديمومة:** إن المشكلة الاقتصادية رافقت الإنسان منذ ظهوره على سطح الأرض، كما أنها لازمته عبر العصور والأزمنة وستواجه مستقبلا طالما تنوعت حاجاته وتطورت وتجددت.

ثالثاً: أسس (عناصر) المشكلة الاقتصادية

للمشكلة الاقتصادية عنصران أساسيان هما: ندرة الموارد الاقتصادية وتعدد الحاجات البشرية.

I. ندرة الموارد:

1) المفهوم الاقتصادي للمورد:

يراد بالمورد الاقتصادي الشيء النافع (سلعة أو خدمة) أو أي شيء قابل لإشباع حاجة إنسانية بطريق مباشر أو غير مباشر ويكون تحت التصرف ليستخدم في هذا الإشباع.

قد يكون المورد المطلوب ضاراً من الناحية الصحية أو مُحرّما من الناحية الدينية أو غير مقبول من الناحية الأخلاقية كالتبغ أو الخمر مثلا، لكنه يُعتبر نافعا من الناحية الاقتصادية عندما يقوم بقضاء حاجة لدى طالبه، من هنا كان تقدير منفعة الأشياء ومدى هذه المنفعة أمراً شخصياً يختلف باختلاف الأشخاص وميولهم وحاجاتهم.

وتنقسم الموارد إلى:

✓ **الموارد الحرة:** وهي التي توجد في الطبيعة بكميات كبيرة تكفي لإشباع حاجات الناس جميعاً فهي لا تتصف بخاصية الندرة النسبية ولا تشكل أي مشكلة اقتصادية، لذا يحصل عليها الفرد دون بذل أي جهد أو تقديم أي مقابل، مثل: الهواء.

✓ **الموارد الاقتصادية:** وهي التي تتميز بكون الكميات المتاحة منها محدودة وتعتبر نادرة نسبيا بالنسبة إلى الحاجات، وتمثل الموارد الاقتصادية التي تدخل في العملية الإنتاجية وتسمى أيضا بعناصر الإنتاج.

2) أنواع الموارد الاقتصادية:

اختلفت تقسيمات الموارد الاقتصادية (سلع أو خدمات) ويمكننا توضيح ذلك كما يلي:

أ. السلع والخدمات الضرورية والسلع والخدمات الكمالية:

✓ **السلع والخدمات الضرورية:** هي تلك التي تشبع رغبات الإنسان البيولوجية، كالطعام والشراب واللباس والمسكن؛

✓ **السلع والخدمات الكمالية:** هي التي يرى غالبية الناس أن الحاجة إليها أقل إلحاحا وأهمية وممكن الاستغناء عنها. تجدر الإشارة إلى أن التفرقة بين ما هو ضروري وما هو كمالي عملية صعبة، حيث أن ما هو كمالي لشخص قد يكون ضروري لآخر والعكس صحيح، بل إن ما يكون كمالياً للشخص نفسه في وقت معين قد يصبح ضرورياً في وقت أخر أو في زمن آخر؛

ب. السلع والخدمات العادية والسلع والخدمات الدنيا:

✓ **السلع والخدمات العادية:** هي السلع والخدمات التي يزيد الطلب عليها كلما زاد دخل المستهلك أو قل سعرها، ويقل الطلب عليها عندما يقل دخل المستهلك أو يرتفع سعرها؛

✓ **السلع والخدمات الدنيا (الرديئة):** فهي تمثل السلع والخدمات التي تشبع رغبة إنسانية مباشرة ولكنها على درجة منخفضة من الجودة يقل إقبال الفرد عليها عندما يرتفع دخله ليتحول إلى استهلاك سلعة أخرى أكثر جودة؛

ج.السلع والخدمات الفانية والسلع والخدمات المُعمّرة:

✓ **السلع والخدمات الفانية:** تتمثل في السلع والخدمات التي تستهلك فور تقديمها للاستهلاك، إذ تستنفد قدرتها على الإشباع بمجرد استعمالها مرة واحدة كالمواد الغذائية مثلا.

✓ **السلع والخدمات المُعمّرة:** فهي السلع والخدمات التي تحقق سلسلة من عمليات الإشباع دون أن تفقد قدرتها على الإشباع دفعة واحدة إنما تدريجيا بتعدد الاستعمال أو بعامل الزمن كالملابس، أو خدمات التعليم والتكوين المهني.

د. السلع والخدمات المكملة والسلع والخدمات البديلة:

✓ **السلع والخدمات المكملة:** هي السلع التي لا تستخدم إحداها إلا بوجود الأخرى لإشباع رغبة معينة كالهاتف النّقال والشريحة، الورق والقلم.

✓ **السلع والخدمات البديلة:** هي السلع التي يمكن (استبدال) إحلال إحداهما محل الأخرى لإشباع رغبة معينة كاللحوم البيضاء والحمراء، الشاي والقهوة.

هـ. السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع والخدمات الرأسمالية:

✓ **السلع والخدمات الاستهلاكية:** هي السلع التي تنتج بغرض الاستهلاك النهائي، أو هي التي تشبع الرغبة الإنسانية مباشرة دون إجراء عمليات تحويلية عليها كالملابس والغذاء.

✓ **السلع والخدمات الرأسمالية (الانتاجية):** هي السلع التي لا يدكن استخدمها مباشرة في إشباع الرغبات الإنسانية إنما بطريقة غير مباشرة كالآلات والمُعدات والأدوات المختلفة.

3) خصائص الموارد الاقتصادية:

تتميز الموارد الاقتصادية بعدة صفات أهمها:

✓ **الندرة:** وتمثل السّمة التي تميز الموارد الاقتصادية التي يعني بها علم الاقتصاد عن الموارد الحرة ذات الكميات غير المحدودة بالنسبة للحاجات.

✓ **النفع:** يُعبر عن قابلية المورد لإشباع حاجة أو تحقيق رغبة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولولا توفر هذه الميزة لما كان الشيء مورداً.

✓ **التكامل:** لا توجد لمورد اقتصادي منفعة في ذاته مستقلة عن الموارد الأخرى، بل أن أغلب الموارد الاقتصادية تكمل بعضها البعض، وقد يكون التكامل أفقيا (كالسيارة والبنزين) أو عمودياً (بمعنى أن مورداً معينا يساهم في ايجاد موارد أخرى كالقطن والمنسوجات القطنية).

✓ **التنافس والقابلية للاستبدال:** حيث تنافس الموارد الاقتصادية بعضها البعض إلى حد بعيد، سواء بالنسبة لطلب المستهلكين أو طلب المنتجين، حي تتزاحم المنتجات الاستهلاكية على دخل المستهلك لتحاول اجتذابه إليها، كما ان موارد الإنتاج قد تحل بعضها محل البعض الآخر إحلالاً كاملاً (مثل: إحلال الخيوط الصناعية محل الخيوط النباتية في صناعة الملابس)، أو إحلالا جزئيا (كالاعتماد على العمل اليدوي في الزراعة بدل استعمال المبيدات الكيماوية).

II. تطور الحاجات الإنسانية:

1) مفهوم الحاجات الإنسانية:

الحاجة هي شعور شخصي بالرغبة في الحصول على شيء معين (من الموارد الاقتصادية) ليُشبعها، ويرافق هذا الشعور عادة إحساس بالحرمان وبعدم الرضى، أو الألم الأمر الذي يدفع بصاحب هذه الحاجة إلى تلبيتها.

معنى ذلك أن الحاجة حالة نفسية يمر بها الفرد؛ فمتى شعر بهذه الحالة نقول أن هنالك حاجة، ولا يهم بعد ذلك أن يكون الشعور يتعارض مع الأحكام الدينية أو الأخلاقية أو القواعد القانونية أو المعايير الصّحية.

فالحاجة الإنسانية إذا هي رغبة الإنسان في الحصول على وسائل تخص وجوده أو للمحافظة على نفسه أو لتقدمه دون أن يلزم لقيامها أن يكون الإنسان حائزا لتلك الوسائل ولكنها تفترض معرفة الإنسان بالغاية التي يسعى إليها وبالوسائل التي تسمح بتحقيق تلك الغاية، ومن ثم فإن للحاجة بمختلف أشكالها ثلاثة عناصر تتمثل فيما يلي:

✓ الشعور بالحرمان أو الإحساس بالألم كالجوع أو العطش مثلا؛

✓ معرفة الوسيلة لإطفاء هذا الحرمان أو الألم؛

✓ الرغبة في استخدام هذه الوسيلة لإزالة هذا الشعور أو الإحساس.

2) خصائص الحاجات

إن أهم ما يَميّز الحاجات الاقتصادية هي:

✓ **القابلية للإشباع:** فالمنفعة تميل إلى التناقص مع استمرار الإشباع، ومقدار من المال يكفي لإشباع هذه الحاجة، ويرجع ذلك إلى طبيعة الإنسان فالإنسان محدود القدرة حتى في دائرة الإشباع؛

✓ **القابلية للقياس:** إن الإنسان قادر على يرتب الحاجات من حيث أهميتها ترتيبا تنازليا بقدر إلحاح الحاجات، وبطبيعة الحال يقوم بقياس الحاجة فمعيار القياس شخصي وعليه ستختلف قياسات الحاجة من شخص إلى آخر ومن وقت لآخر ومن زمان لآخر؛

✓ **القابلية للانقسام:** من الملاحظ أن الحاجة البشرية قابلة للتجزئة، ذلك أنّه كلما تلقت الحاجة قدراً من الإشباع انخفضت درجة إلحاحها، فالحاجة قابلة للإشباع تدريجياً بالسلعة أو الخدمة وهذا يعني أن كل جزء من السلعة أو الخدمة قابل لأن يُشبع جزء من تلك الحاجة؛

✓ **القابلية للتعدد والتّزايد باستمرار:** فهي عديدة ومتنوعة وتتنوع باستمرار تبعاً لتقدم الحضارة وتتغير بتغير العادات في المجتمعات، وتشمل حتى الكماليات؛

✓ **القابلية للاستبدال (للإحلال):** فيمكن أن تحل أو أن تعوض حاجة حاجة أخرى، وتتوقف قابلية الإحلال على مقدار التقارب بين الرغبات التي تقوم هذه الحاجات بإشباعها.

3) أنواع الحاجات الإنسانية:

تنقسم الحاجات الإنسانية إلى:

أ. الحاجات المادية والحاجات المعنوية:

يعد الغذاء واللباس والسكن من الحاجات الإنسانية المادية، في حين حاجة الإنسان إلى الصحة والتعليم والصداقة من الحاجات المعنوية، فالحاجات المادية يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية، والحاجات التي لا يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية يطلق عليها حاجات معنوية؛

ب. الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية:

لا تقف الحاجات الإنسانية جميعها على قدر من المساواة من حيث ضرورة إشباعها، بل تتفاوت أهميتها من فرد إلى آخر ومن زمان إلى آخر ومن مكان إلى آخر، فالحاجات الضرورية هي التي تتوقف عليها حياة الإنسان، أما الحاجات الكمالية فهي التي يسهم إشباعها في إثراء حياته ويمكنه الاستغناء عنها دون أن يؤثر ذلك على حياته؛

ج.الحاجات الفردية والحاجات الجماعية:

إن العبرة في فردية إشباع الحاجات أو جماعية هذا الإشباع ليست بانفراد الفرد أو اشتراك الجماعة في عملية الإشباع، ولكن بمدى تنظيم الدولة لهذا الإشباع،، فتظهر أهمية هذا التقسيم أساسا في وجوب تدخل الدولة في تحديد الأنشطة التي يترك أمرها لها وتلك التي يترك أمرها لنشاط الأفراد.

رابعاً: حل المشكلة الاقتصادية

نتيجة للمشكلة الاقتصادية، فإن علم الاقتصاد يهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات غير المحدودة باستخدام أقل كمية ممكنة من الموارد الاقتصادية النادرة، هذا يدفعنا بالطبع إلى تحديد الأولويات عن طريق الإجابة عن الأسئلة الاقتصادية التالية:

1) ماذا نُنتج:

يمكن أن ينبثق عنه سؤالين أساسين: ماهي السلع التي سننتجها، والتي لن ننتجها؟ وماهي الكميات التي سننتجها؟. فلكون الموارد نادرة في الواقع بالنسبة للاحتياجات البشرية المتعددة، يجب أن يتم الاختيار بين مجموعات بديلة مختلفة من السلع والخدمات التي ينبغي إنتاجها.

2) كيف نُنتج:

يطالبنا هذا السؤال بضرورة إيجاد الطريقة والأسلوب الإنتاجي والتكنولوجيا الأفضل التي من خلالها نستطيع إنتاج أكبر كمية من السلع والخدمات بأقل تكلفة ممكنة، إضافة إلى تقليل هذه الموارد النادرة خلال عملية الإنتاج.

3) لمن نُنتج:

أي طريقة توزيع الإنتاج من السلع والخدمات على أفراد المجتمع سواء ساهموا في العملية الإنتاجية أم لم يساهموا، ويركز هذا السؤال على ضرورة إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات غير المحدودة لأكبر شريحة في المجتمع بسبب مشكلة الندرة فإن إشباع حاجات ورغبات أطراف معينة قد تكون على حساب إشباع حاجات ورغبات أطراف أخرى.